African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 4, 2026
Page No: 169-182
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Libyan–Italian Cooperation on Irregular Migration: Instruments and Challenges, 2017–2023

Adam Younes Amhimmid Mohammed *
Political Science Department, Faculty of Islamic Economics, The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al Sanussi, Al Bayda, Libya

التعاون الليبي الإيطالي في مكافحة الهجرة غير النظامية: الأدوات والتحديات خلال الفترة من 2017 إلى 2023

آدم يونس امحمد محمد *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الإسلامي، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا

*Corresponding author: adamyounies@gmail.com

Received: July 26, 2026	Accepted: October 08, 2026	Published: October 22, 2026

Abstract:
This study assesses the instruments and limitations of Libyan–Italian cooperation on irregular migration between 2017 and 2023 through documentary analysis and descriptive statistics on sea arrivals. The assessment distinguishes declared commitments from implemented activities and sustained outcomes while separating movements departing Libya from total arrivals in Italy to avoid attributing changes in an aggregate measure to a bilateral policy. The evidence identifies coordination and technical assistance alongside specific protection pathways but does not establish an independent causal effect of the 2017 memorandum as arrivals declined through 2019 before increasing and their direction in 2023 differed from that of known attempted movements from Libya. The study proposes evaluating operational continuity and actual expenditure alongside procedures after disembarkation with shared indicators connecting each instrument to its objective and protection outcomes assessed independently of interception totals.

Keywords: Libya, Italy, irregular migration, bilateral cooperation, border management.

الملخص
تقيّم الدراسة أدوات التعاون الليبي الإيطالي في مكافحة الهجرة غير النظامية خلال الفترة من 2017 إلى 2023 وتبحث ما تسمح الوثائق والبيانات المتاحة بإثباته بشأن نتائج هذا التعاون، وتعتمد منهج دراسة الحالة من خلال تحليل الاتفاقات والتقارير الرسمية والدراسات السابقة مع الوصف الإحصائي لحركة الوصول البحري، ويقوم التقييم على التمييز بين الالتزام المعلن والنشاط المنفذ والنتيجة المستمرة وبين المحاولات المعروفة للانطلاق من ليبيا وإجمالي الوصول إلى إيطاليا، وتبين الوثائق وجود أطر للتنسيق والدعم الفني ومسارات محددة للحماية، في حين لا تكفي الأرقام الإجمالية لعزل أثر مذكرة عام 2017، فقد انخفض الوصول إلى إيطاليا حتى 2019 ثم ارتفع لاحقًا مع اختلاف اتجاه إجمالي الوصول في 2023 عن اتجاه المحاولات المعروفة للانطلاق من ليبيا، وتخلص الدراسة إلى ضرورة متابعة ما بعد الإنزال واستمرار تشغيل القدرات ووضوح المسؤوليات والإنفاق الفعلي، وتقترح مؤشرات مشتركة تربط كل أداة بهدفها مع تقييم نتائج الحماية بصورة مستقلة عن عدد عمليات الاعتراض، وتبقى استنتاجاتها وثائقية ووصفية دون ادعاء قياس الأثر السببي المستقل للتعاون.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، إيطاليا، الهجرة غير النظامية، التعاون الثنائي، إدارة الحدود.

مقدمة

تجمع إدارة الهجرة بين قرارات الدول المتعلقة بحدودها واحتياجات أشخاص تختلف أوضاعهم ودوافع انتقالهم، وعندما يجري تنظيمها عبر تعاون بين دولة عبور ودولة مقصد تتوزع المهام والمنافع والتكاليف

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على أكثر من جهة، ولذلك لا يكفي وجود اتفاق لتحديد من نفذ النشاط أو معرفة أثره في حركة الهجرة وأوضاع المهاجرين.
تكتسب العلاقة الليبية الإيطالية أهمية بحثية لأن مذكرة فبراير 2017 وضعت إطارًا معلنًا تداخل لاحقًا مع برامج أوروبية وأنشطة منظمات دولية، غير أن التعاون في ملف الهجرة أقدم من هذه المذكرة كما توضح دراسة خشيم للعلاقات الثنائية، ولذلك تتخذ الدراسة عام 2017 بداية لمجالها الزمني لا بداية لجميع أشكال التعاون بين البلدين [1].1
تنطلق الدراسة من ضرورة تحديد ما يُقصد بفاعلية التعاون، فنجاح تدريب مجموعة من العاملين يختلف عن استمرار تشغيل مؤسسة بكاملها، كما أن انخفاض المغادرة من موقع محدد يختلف عن انخفاض الوصول إلى دولة مقصد من جميع نقاط الانطلاق، وتتيح هذه الفروق قراءة الأدلة دون إهدار المخرجات المحدودة أو تضخيمها بوصفها دليلًا على نجاح شامل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة الدراسة في الاستخدام المتبادل لمؤشرات النشاط ومؤشرات النتائج عند تقييم التعاون، ويتفاقم هذا الخلط مع تعدد الجهات الممولة والمنفذة وعدم تطابق نطاق البيانات مع نطاق الاتفاق الثنائي، ولذلك يتمثل سؤال الدراسة الرئيس في الآتي: ما الأدوات التي يمكن توثيقها في التعاون الليبي الإيطالي خلال الفترة من 2017 إلى 2023 وما حدود نتائجها وشروط استمرارها؟
وتتناول الأسئلة الفرعية الإطار السياسي والمؤسسي للتعاون وموقع الدعم الفني والتمويل والحماية ضمن أدواته ودلالة اتجاهات حركة الهجرة المتاحة والتحديات التي تواجه تحويل المخرجات إلى إدارة منتظمة، ولا تهدف الدراسة إلى تفسير جميع أسباب الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا أو تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي بكاملها.

أهمية الدراسة وأهدافها والمقولة الإرشادية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في بناء معيار منضبط للانتقال من الوثيقة إلى الحكم على الأداء، أما أهميتها التطبيقية فتتصل بإمكان استخدام هذا المعيار في إعداد تقارير متابعة توضح ما تحقق وما تعذر قياسه والجهة المسؤولة عن كل مرحلة دون مساواة نقص المعلومات بإثبات النجاح أو الفشل.
تهدف الدراسة إلى تصنيف أدوات التعاون وربطها بشواهد التنفيذ وقراءة اتجاهات الوصول والمحاولات المعروفة ثم تحديد متطلبات تقييم الاستدامة والحماية، وتتبنى مقولة إرشادية مفادها أن الدعم الفني قد ينتج مخرجات تشغيلية، لكن استمرار نتائجها يتطلب الربط بين العمل البحري والإدارة المدنية والمتابعة والمساءلة، ويجري فحص هذه المقولة في ضوء اتساقها مع الأدلة دون ادعاء اختبار سببي مستقل.

المنهجية وحدود الاستدلال

تصميم الدراسة ومجالها

تستخدم الورقة منهج دراسة الحالة لتحليل التعاون الليبي الإيطالي من فبراير 2017 إلى نهاية ديسمبر 2023، وتتناول الوثائق الأوروبية والإنسانية عندما تفسر نشاطًا أو قيدًا متصلًا بهذه الحالة، مع التمييز بين مساهمات الجهات المشاركة كلما سمحت المصادر بذلك، وعدم نسبة جميع المشروعات الأوروبية المنفذة داخل ليبيا إلى إيطاليا.
تتكون المادة من مذكرة التفاهم وإعلان مالطا وتقارير مؤسسات أوروبية وبيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتقارير مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة، وأدبيات أكاديمية وتقارير حقوقية، وتستخدم الأبحاث المنشورة بعد 2023 لتفسير موضوع الدراسة أو مناقشة أدبياته دون إدراج أحداث لاحقة ضمن فترة النتائج.

1خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم (2018)، »تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية الليبية«، السياسة الدولية، 53(212)، ص 56–71.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

طريقة قراءة الوثائق

تُقرأ كل وثيقة وفق وظيفتها، فالاتفاق يثبت مضمون التزام معلن والتقرير التنفيذي يثبت نشاطًا في حدود المعلومات الواردة فيه، بينما يصف الإحصاء مجتمعًا محددًا ووحدة عد معلومة، أما التقرير الحقوقي فيعرض نتائج ضمن نطاق التقصي الذي أُجري ولا يقدم بالضرورة تقديرًا لانتشار الانتهاكات في ليبيا كلها.

ينظم التحليل الأدلة على ثلاثة مستويات هي التصميم والتنفيذ والنتيجة المستمرة ويُسجل عدم كفاية المعلومات عندما لا تتوافر متابعة تربط هذه المستويات ولا تتضمن الدراسة مقابلات أو ترميزًا كميًا بواسطة محللين مستقلين أو بيانات داخلية للجهات المنفذة، كما أن إعادة نشر الخبر نفسه لا تُعامل شاهدًا مستقلًا إضافيًا.

المؤشرات ومعالجة الأرقام

تستخدم الدراسة عدد الواصلين بحرًا إلى إيطاليا مؤشرًا وصفيًا للسياق وتضعه بجانب بيانات المحاولات المعروفة المنطلقة من ليبيا عندما تتوافر ولا تجمع المؤشرين لأن أحدهما يتعلق بالوصول إلى مقصد والآخر بمحاولة مغادرة منطلق وقد يكون الشخص نفسه جزءًا من سجلين في مرحلتين مختلفتين.

حُسب التغير السنوي بقسمة الفرق بين عدد السنة الحالية وعدد السنة السابقة على عدد السنة السابقة ثم ضرب الناتج في مئة وقُربت النتائج إلى منزلة عشرية واحدة ولم يُحسب تغير عام 2017 لكونه بداية السلسلة المختارة وتعكس النسب تغير الأعداد المسجلة ولا تعبر عن حصة التعاون الثنائي في ذلك التغير.

لا تتوافر مجموعة مقارنة أو سلسلة متجانسة تشمل جميع العوامل المؤثرة تسمح بعزل أثر المذكرة، كما لا تتضمن المادة المستخدمة حسابات موحدة للإنفاق الفعلي والصيانة ونتائج الخدمات، ولذلك تُستبعد تقديرات الكلفة لكل مهاجر والادعاءات المتعلقة بتفوق أداة على أخرى ماليًا أو سببيًا.

جدول 1: مستويات التقييم وحدود الدليل

المستوى	الدليل المناسب	ما لا يثبته وحده
التصميم	الاتفاق ونطاق التمويل والتفويض	تنفيذ النشاط أو صرف المبلغ
التنفيذ	عدد المتدربين أو عملية إجلاء موثقة	استمرار القدرة أو كفاية الحماية
النتيجة	بيانات متتابعة عن التشغيل والحركة والخدمات	الأثر السببي دون تصميم ملائم

المصدر: إطار تحليلي من إعداد الباحث، وتُطبق الحدود المبينة في الجدول على الأدلة الواردة في المباحث التالية، ولا تمثل المصفوفة نتائج مسح ميداني.

المفاهيم والدراسات السابقة

المصطلحات الإجرائية

تستخدم الورقة الهجرة غير النظامية وصفًا لعدم استيفاء القواعد المنظمة للدخول أو الخروج أو الإقامة بحسب الحالة ولا تجعل الوصف حكمًا على أسباب الحركة أو على استحقاق الحماية ويختلف تقييم وضع الشخص عن ملاحقة الشبكات التي تستغله ويخدم هذا الفصل التحليل لأن الهدف والإجراء والجهة المختصة قد تختلف بين الحالتين.

وتعني أدوات التعاون الموارد والترتيبات والأنشطة التي تربط الجهات المشاركة بهدف محدد، أما الفاعلية فتعني مقدار تحقق ذلك الهدف وفق مؤشر يلائمه، بينما تشير الاستدامة إلى استمرار النتيجة بعد النشاط الأولي، وتظل هذه تعريفات إجرائية للدراسة لا تصنيفًا قانونيًا بديلًا عن التشريعات المعمول بها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المساهمات العربية

توضح دراسة خشيم أهمية الهجرة في مسار العلاقات الإيطالية الليبية وتوفر خلفية لتداخلها مع قضايا سياسية وأمنية وتستفيد الورقة منها في وضع مذكرة 2017 داخل علاقة أوسع لكنها تضيق السؤال إلى تقييم الأدوات خلال فترة محددة بدل تفسير العلاقات الثنائية بمجموعها [1].

ويناقش الرشيد ودربالة إشكالية الهجرة في العلاقات الدولية من خلال الحالة الليبية الإيطالية وتفيد مساهمتهما في فهم إمكان استمرار التعاون مع وجود اختلافات بين رؤى الأطراف وتضيف الدراسة الحالية ضرورة فحص كل نشاط على حدة لأن الخلاف السياسي لا يثبت توقف التنفيذ، كما أن التقارب الدبلوماسي لا يثبت انتظامه [2].2

تتناول دراسة السطي الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين في الحالة الليبية خلال 2012 إلى 2022 وتستفيد الورقة من هذا المنظور في إدراج أعباء دولة العبور ضمن التقييم إلى جانب أهداف دولة المقصد [3].3

يناقش السيوي تجريم الهجرة في التشريع الليبي ومراجعة السياسة العقابية والبدائل المتاحة، وتفيد مناقشته في التمييز بين تنظيم وضع المهاجر ومواجهة النشاط الإجرامي المرتبط بالهجرة، بينما يتناول المنتصر التوظيف السياسي لهذا الملف في العلاقات مع أوروبا بما يلفت الانتباه إلى دور المساومة دون أن يثبت تساوي القدرة المؤسسية لدى جميع الفاعلين [4] [5].54

وتتناول بوزيد مهمة صوفيا ضمن الاستجابات الأوروبية لشبكات التهريب وانعكاساتها على العلاقات الليبية الإيطالية وتستفيد الدراسة من هذا المدخل في ربط الأداة البحرية بإطارها المؤسسي مع التمييز بين مكافحة شبكات التهريب وبين تقييم أوضاع الأشخاص الذين يعبرون البحر كما لا تعامل نتائج مهمة أوروبية بوصفها تلقائيًا نتائج اتفاق ثنائي [6].6

الدبلوماسية الثلاثية وموقع الدراسة

تقدم تشيكورولي مفهوم الدبلوماسية الثلاثية لتحليل التفاعل بين ليبيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي وتستفيد الورقة من هذا التصور في تجنب افتراض أن السياسة تنتقل من ممول واحد إلى منفذ واحد دون تفاوض أو اختلاف مصالح ويُعتمد إصدار المقال النهائي لسنة 2022 بعد نشره الإلكتروني المبكر [7].7

وتضع الدراسة الحالية هذا التعدد أمام سؤال قابل للمتابعة وهو أي مستوى من النتائج تثبته كل وثيقة وتتمثل مساهمتها في وصل الأدوات بمؤشرات مناسبة لها وفي استخدام الاختلاف بين المسار الليبي والإجمالي الإيطالي لاختبار ملاءمة المؤشر وهي لا تدعي أن هذا التنظيم يعوض نقص بيانات التنفيذ التفصيلية أو يقدم نظرية عامة لجميع اتفاقات الهجرة.

دبلوماسية الهجرة وتباين مصالح الشركاء

يربط آدمسون وتسوراباس دبلوماسية الهجرة بموقع الدولة في نظم الحركة بوصفها دولة منشأ أو عبور أو استقبال وباستخدام التفاوض لتحقيق أهداف مرتبطة بالهجرة أو بملفات أخرى ويوفر هذا التصور إطارًا لفهم التعاون دون افتراض تطابق مصلحة الأطراف لمجرد اشتراكهم في توقيع وثيقة [8].8

2الرشيد، سعد الزروق، ودربالة، امحمد المبروك (2021)، «إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية»، مجلة العلوم الإنسانية، 20(1)، ص 212–220.

3السطي، الفيتوري صالح (2024)، «الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين»، دراسات في الاقتصاد والتجارة، 42(1)، ص 179–210.

4السيوي، هشام امحمد (2023)، «تجريم الهجرة غير القانونية أو إباحتها»، مجلة البحوث الأكاديمية، 26، ص 141–154.

5المنتصر، عادل (2025)، «التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الأوروبية»، مجلة جامعة فزان العلمية، 5(1)، ص 179–201.

6بوزيد، ضاوية (2018)، «مهربي البشر والاستراتيجيات الأمنية لمكافحتها»، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، 2(2)، ص 129–145.

7Ceccorulli, M. (2022). Triangular Migration Diplomacy: EU–Italian Cooperation with Libya. Italian Political Science Review, 52(3), 328–345.

8Adamson Fiona B and Tsourapas Gerasimos (2019) Migration Diplomacy in World Politics International Studies Perspectives 20(2) 113–128 DOI 10.1093/isp/eky015.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتطبق الدراسة هذا المنظور باعتبار اختلاف الأولويات سؤالًا تحليليًا فدولة المقصد قد تعطي وزنًا أكبر لأعداد الوصول، بينما تحتاج الجهات في دولة العبور إلى موارد للإدارة والخدمات والقدرة المؤسسية وقد يحقق نشاط واحد منفعة لكل طرف ولكن بدرجات مختلفة ويتوقف استمرار التعاون على كيفية توزيع التكلفة والمسؤولية وعلى قدرة كل جهة على الوفاء بالتزامها.

ولا يكفي هذا الإطار لإثبات أن جهة بعينها افتعلت حركة المهاجرين أو تحكمت فيها بقصد المساومة فالدافع السياسي والقدرة التنفيذية مسألتان منفصلتان، وتحتاج نسبة فعل محدد إلى قصد تفاوضي إلى تسلسل موثق للمطالب والقرارات. ولهذا تستخدم الورقة المفهوم في تنظيم العلاقات بين المصالح والأدوات وتترك الادعاءات المتعلقة بالنوايا غير المثبتة خارج نتائجها.

أولًا الإطار السياسي والمؤسسي

مضمون مذكرة فبراير 2017

وقعت حكومة الوفاق الوطني والحكومة الإيطالية المذكرة في 2 فبراير 2017 وتشمل مجالاتها دعم الجهات المختصة والمساعدة الفنية والتنمية وإدارة الحدود وتنص على لجنة مشتركة وعلى تمويل في حدود المخصصات الإيطالية والأموال الأوروبية المتاحة وعلى احترام الالتزامات الدولية كما تحدد مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد التلقائي ما لم يوجه الإخطار في الأجل المقرر [9] (المواد 1–5 و8).9

وتوفر هذه الأحكام أساسًا لتحديد ما اتفق عليه الطرفان لكنها لا تُظهر مقدار ما أُنجز في كل مجال فوجود بند تنموي لا يثبت حجم الإنفاق المدني ووجود لجنة لا يكشف انتظام اجتماعاتها أو قوة قراراتها، ويحتاج الحكم التنفيذي إلى وثائق لاحقة تحمل معلومات عن الجهة والموارد والنشاط والتوقيت.

وتستخدم الدراسة ترجمة إنجليزية منشورة للمذكرة مع بيان مترجمتها ومراجعيها في المرجع ولا تنسب هذه النسخة إلى نص عربي رسمي أو تستخدمها لإجراء تفسير قانوني حاسم عند اختلاف الصياغات والغرض هنا تحليل مجالات السياسة التي تنص عليها الوثيقة وحدود استخدامها دليلًا على التنفيذ.

الجدل الداخلي حول دخول المذكرة حيز التنفيذ

نقلت وكالة الأنباء الليبية في 23 مارس 2017 بيان وزارة العدل بشأن حكم الشق المستعجل الصادر عن دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف طرابلس في اليوم السابق ويفيد البيان بوقف مؤقت لتنفيذ القرار المتعلق بدخول المذكرة حيز التنفيذ مع بقاء الطعن الموضوعي منظورًا آنذاك. ولذلك لا يصح عرض الخبر بوصفه حكمًا نهائيًا بإلغاء المذكرة أو دليلًا على وضعها القانوني في جميع السنوات اللاحقة [10].10

وتظهر دلالة الواقعة في أن فحص التعاون لا يقتصر على اتفاق الحكومتين بل يشمل مسار المشروعية الداخلية والرقابة على القرارات ويختلف توثيق الاعتراض القانوني عن إثبات توقف الأنشطة التشغيلية فعليًا، ويتطلب الأخير سجلات تنفيذ مستقلة وتحتفظ الدراسة بهذا الفرق عند قراءة العلاقة بين الوثيقة السياسية والعمل الإداري.

الارتباط بالمستوى الأوروبي

رحب إعلان مالطا في 3 فبراير 2017 بالمذكرة وأدرج تدريب خفر السواحل ودعم المجتمعات وتحسين الاستقبال والعودة الطوعية بين مجالات العمل ويدل تقارب الوثيقتين على اتصال الإطار الثنائي بالأولويات الأوروبية لكنه لا يجعل جميع موارد شمال أفريقيا تمويلًا خاصًا بالتعاون الليبي الإيطالي [11].11

9حكومة الوفاق الوطني الليبية والحكومة الإيطالية (2017) Memorandum of Understanding on cooperation in the fields of development the fight against illegal immigration human trafficking and fuel smuggling and on reinforcing the security of

10وكالة الأنباء الليبية. (23 مارس 2017) .وزارة العدل: الطعن المقدم في مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لا يزال منظورًا أمام المحكمة للفصل في الموضوع ولم يصدر عنها حكم منهٍ للخصومة.

11 European Council (2017) Malta Declaration by the members of the European Council on the external aspects of migration Addressing the Central Mediterranean route 3 February.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويترتب على هذا التداخل وجوب الفصل بين مصدر التمويل والجهة المنفذة ومكان النشاط والجهة المستفيدة، فقد تكون المبادرة أوروبية وموضع التنفيذ ليبيًا وتشارك إيطاليا في بعض مراحلها ولا يكفي وجود أحد هذه الروابط لتوصيف البرنامج كله بأنه ثنائي أو لحصر المسؤولية في طرف واحد.

استمرار التفويض المؤسسي

قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في يونيو 2021 تمديد مهمة بعثة المساعدة الحدودية في ليبيا حتى 30 يونيو 2023 ويشمل اختصاصها دعم إدارة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية في المجالات ذات الصلة ويمثل القرار شاهدًا لاحقًا على استمرار إطار أوروبي داعم خلال فترة البحث لا دليلًا مستقلًا على تحسن كل مؤسسة تتعامل معها البعثة [12].12

وتبرز أهمية هذا المثال في الفصل بين استمرار التفويض واستمرار النتيجة فالتجديد يسمح بمواصلة العمل، ويكشف بقاء الملف ضمن الاهتمام المؤسسي لكنه يحتاج إلى تقارير إنجاز لتحديد ما تغير عمليًا وبذلك تمتد المتابعة الزمنية إلى ما بعد سنة إبرام المذكرة مع المحافظة على حدود ما يثبته المصدر.

ثانيًا الأدوات وشواهد التنفيذ

التدريب والدعم الفني

أفاد تقرير المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2017 بإتمام تدريب 142 فردًا من خفر السواحل ضمن عملية صوفيا وأشار إلى برنامج بقيمة 46.3 مليون يورو أُقر في يوليو وكان التعاقد عليه مرتقبًا في نوفمبر والرقم الأول مخرج تدريبي، بينما يمثل الثاني اعتماد برنامج في مرحلة محددة ولا يجوز وصفه كله بأنه مبلغ صُرف أو نشاط أُنجز [13].13

تسمح هذه المعلومات بإثبات نشاط فعلي إلى جانب قرار تمويلي لكنها لا تقيس استمرار أثر التدريب، فقد يتطلب الأداء اللاحق إجراءات عمل وإشرافًا وصيانة وتوزيعًا ملائمًا للعاملين. ومن ثم تقترح الدراسة أن تشمل المتابعة مدة التشغيل وتكرار الأعطال والالتزام بالإجراءات إلى جانب عدد المتدربين أو المعدات المسلمة.

استمرار التخطيط للدعم البحري في 2023

أعلنت وزارة الخارجية الإيطالية في 3 فبراير 2023 عن مراسم مقررة لتسليم زورق دورية جديد من الفئة 300 إلى السلطات الليبية ضمن المشروع الأوروبي لدعم الإدارة المتكاملة للحدود والهجرة في ليبيا وحددت يوم 6 فبراير موعدًا للمراسم في أدريا ويثبت المصدر الرسمي وجود إجراء معلن للدعم البحري في نهاية فترة الدراسة ولكنه إعلان سابق للمراسم وليس محضر استلام أو سجل تشغيل [14].14

ويمنع ضبط طبيعة الوثيقة تحويل الإعلان إلى دليل على عدد الرحلات التي نفذها الزورق أو قدرته التشغيلية المستمرة، ومع ذلك يضيف المصدر دلالة مؤسسية مفيدة إذ يبين اتصال النشاط الإيطالي بمشروع أوروبي محدد والحاجة إلى تحديد دور كل من الممول والجهة التي تشتري المعدات والجهة التي تتسلمها وتلك التي تتولى تشغيلها ومراقبتها.

وتوضح هذه الحالة أن تقييم الدعم يحتاج إلى سلسلة وثائق تبدأ بالاعتماد والتعاقد ثم التسليم والصيانة والتشغيل وتنتهي بالنتائج ذات الصلة بالهدف، وتظل الحلقة غير الموثقة موضع نقص في التقييم بدل ملئها بافتراض أن انتقال الأصل المادي يضمن استمرارية الخدمة.

12Council of the European Union (2021) EUBAM Libya Council extends mandate for a further two years 18 June.

13European Commission (2017) Progress report on the European Agenda on Migration COM(2017) 669 final 15 November.

14Italian Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation and Ministry of the Interior (2023) Nota informativa congiunta Cerimonia di consegna alle autorità libiche di una motovedetta classe 300 in ambito del progetto europeo S

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التنسيق وتوزيع المسؤولية

يتطلب التنسيق تحديد الجهة التي تستقبل البلاغ وتتحقق منه وتتخذ الإجراء وتسجل النتيجة، وتمثل هذه السلسلة معيارًا تحليليًا لتقييم إجراءات التعاون، غير أن وجود قنوات اتصال موثقة لا يثبت وحده سرعة الاستجابة أو عدم تضارب القرارات في كل واقعة.

ويصبح الانتقال من العمل البحري إلى العمل المدني اختبارًا مهمًا لهذا الاتصال فبعد الإنزال تظهر مهام التسجيل وتحديد الاحتياجات والإحالة إلى الرعاية أو إلى الإجراء المختص وإذا لم تُوثق هذه الصلة يصبح عدد العمليات معلومًا، بينما يبقى مصير الأشخاص ونتيجة التعامل معهم خارج مجال التقييم.

التمويل والخدمات المحلية

يشمل تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2017 برامج تتصل بالخدمات والاستقرار المحلي إلى جانب الحدود ويقر بصعوبات البيئة التنفيذية ويمنع وجود هذه المكونات وصف التصميم بأنه أمني حصري لكنه لا يثبت توازن التنفيذ أو كفاية التمويل لكل مكون [13].

وتختلف المدة المناسبة لتقييم خدمة محلية عن مدة تقييم دورة تدريب فافتتاح مشروع لا يبين انتظام تشغيله واستمرار انتفاع السكان به، كما أن تحسن الخدمة لا يثبت انخفاض الهجرة بسببها دون متابعة ملائمة، ويجب لذلك اختيار مؤشر خاص بالمشروع مثل استمرار الخدمة بدل إخضاع جميع الأنشطة لمؤشر عدد الواصلين إلى أوروبا.

ما يضيفه التدقيق الأوروبي إلى تقييم التمويل

خلصت محكمة المدققين الأوروبية في تقريرها الخاص لسنة 2018 إلى أن الصندوق الائتماني الطارئ لأفريقيا أتاح مرونة وسرعة نسبية في إطلاق المشروعات مع اتساع الأهداف ونقص في وضوح المؤشرات وخطوط الأساس ومتابعة الأداء كما ميزت بين بدء إنتاج المخرجات وبين إمكان قياس الأثر بدقة ويخص هذا الحكم الصندوق ونطاق التدقيق الوارد في التقرير وليس حسابًا خاصًا بإنفاق إيطاليا في ليبيا [15].15

وتستخلص الدراسة من ذلك معيارًا لمراجعة الأدلة المالية وهو ضرورة ربط المبلغ بمرحلة الإنفاق ووحدة المشروع والجهة المستفيدة والمخرج المنتظر فلا تقارن قيمة برنامج متعدد السنوات بعدد المستفيدين في عملية واحدة ولا يُستدل من إجمالي مخصصات إقليمية على مقدار ما وصل إلى مؤسسة ليبية محددة، ويسمح هذا الضبط بمناقشة الشفافية دون اختلاق أرقام للصرف الفعلي.

وتتطلب مقارنة البدائل فصل الكلفة الرأسمالية عن كلفة التشغيل والموارد اللازمة للمراقبة والحماية، فقد يبدو توفير أصل بحري أقل كلفة عند إغفال الصيانة والتدريب المستمر وقد تبدو خدمة مدنية محدودة الإنجاز إذا قورنت بعدد الاعتراضات بدل مؤشرها المناسب وتطرح الدراسة هذه العناصر بوصفها متطلبات لحساب لاحق لا نتائج لتقييم مالي أُنجز بالفعل.

مسارات الحماية والانتقال

وثقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إجلاء 162 لاجئًا من الفئات الأشد ضعفًا مباشرة من ليبيا إلى إيطاليا في ديسمبر 2017 ويوفر المثال شاهدًا على مسار حماية محدد وعلى مشاركة سلطات إيطالية وليبية وجهة أممية في تيسيره لكنه لا يحدد نسبة من شملتهم الحماية إلى جميع المحتاجين إليها [16].16

يسجل التقرير السنوي للمفوضية في ليبيا مغادرة 1260 لاجئًا وطالب لجوء خلال 2023 شملت إعادة توطين 409 أشخاص وإجلاء 785 شخصًا ومسارات تكميلية شملت 66 شخصًا وتوضح هذه الفئات أن

15European Court of Auditors (2018) European Union Emergency Trust Fund for Africa Flexible but lacking focus Special Report No 32/2018.

16United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR (2017) Groundbreaking first evacuation of 162 vulnerable refugees from Libya to Italy 23 December.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المغادرة المرتبطة بالحماية تضم ترتيبات مختلفة ولا يجوز جمعها مع الوصول البحري أو نسبتها كلها إلى التعاون مع إيطاليا [17].17
وتؤكد المقارنة ضرورة التمييز بين الإجلاء المرتبط بالحماية والعودة الطوعية إلى بلد المنشأ والإعادة بعد الاعتراض في البحر فلكل مسار شروطه ووجهته وغايته ولا يؤدي جمع أعدادها في رقم واحد إلى قياس واضح لنتيجة التعاون كما تحتاج كفاية المسار إلى معلومات عن الاحتياجات ومدة الانتظار والحالات التي لم تتمكن من الوصول إليه.

المتابعة بعد تقديم الدعم

ربط تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2017 بين المساعدة المقدمة إلى جهات ليبية ومخاطر تعرض أشخاص للانتهاكات بعد اعتراضهم، ويُعرض هذا بوصفه استنتاجًا حقوقيًا للمنظمة استند إلى مادة تقصيها ولا يُعمم على كل متدرب أو كل عملية أو كل جهة استفادت من دعم خارجي [18].18
وتكمن الدلالة على مستوى تصميم السياسة في أن التسليم لا ينبغي أن يكون نهاية التقييم، إذ يلزم تتبع الاستخدام وإتاحة الشكوى وتحديد الإجراء التصحيحي عند ثبوت خلل وهذه شروط تقترحها الدراسة لتقوية المساءلة وليست وصفًا لترتيبات تدعي أنها طُبقت بالفعل بصورة منتظمة.

ثالثًا قراءة مؤشرات الحركة

إجمالي الوصول البحري إلى إيطاليا

تعرض بيانات المفوضية سلسلة سنوية للواصلين بحرًا إلى إيطاليا من جميع دول الانطلاق وقد استُخدمت قيم 2017 إلى 2023 دون تغيير وحدة العد ويعرض الجدول الأعداد ومعدلات التغير المحسوبة عليها ولا يمثل إحصاءً خاصًا بالمغادرين من ليبيا [19].19

جدول 2: الوصول البحري إلى إيطاليا من جميع دول الانطلاق

السنة	عدد الواصلين	التغير عن السنة السابقة
2017	119369	سنة الأساس
2018	23370	انخفاض 80.4 بالمئة
2019	11471	انخفاض 50.9 بالمئة
2020	34154	ارتفاع 197.7 بالمئة
2021	67477	ارتفاع 97.6 بالمئة
2022	105131	ارتفاع 55.8 بالمئة
2023	157651	ارتفاع 50.0 بالمئة

المصدر: بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وقد احتسب الباحث معدلات التغير السنوي على أساس الأعداد المنشورة، مع استرجاع البيانات في 25 سبتمبر 2026، ولا يمثل عدد الواصلين جميع المحاولات أو الأشخاص غير المرصودين.

تظهر السلسلة انخفاضًا كبيرًا خلال 2018 و2019 ثم ارتفاعًا في السنوات الأربع التالية ويمنع هذا المسار وصف كامل الفترة بأنها انخفاض متصل لكنه لا يكشف بمفرده نصيب ليبيا في كل سنة أو مقدار أثر

17United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR (2024) Annual Results Report 2023 Libya.

18منظمة العفو الدولية. (11 ديسمبر 2017) .شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا. رقم الوثيقة.MDE 19/7561/2017

19United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR (n.d.) Operational Data Portal Mediterranean Situation Italy Historical sea arrivals 2017–2023 Accessed 25 September 2026.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المذكرة، كما أن اختيار سنة أساس مختلفة يمكن أن يغير الانطباع عن اتجاه الأرقام لذلك عُرضت جميع سنوات الفترة بدل الاقتصار على طرفيها.
ولا يصح تحويل التغير السنوي إلى تقييم مباشر لقدرة خفر السواحل الليبي أو لبرامج التنمية فهذه أنشطة مختلفة يتصل كل منها بمجتمع ومدة ومخرجات لا تتطابق مع الإجمالي الإيطالي وتفيد السلسلة في وصف السياق وفي اختبار الادعاءات العامة عن استمرار الانخفاض ولا تقوم مقام بيانات البرنامج أو المسار.
المسار الليبي واختلاف اتجاه 2023
قدر التقرير المشترك للمفوضية والمنظمة الدولية للهجرة عدد الأشخاص المعروف أنهم حاولوا عبور المتوسط من ليبيا في 2023 بنحو 71500 بانخفاض يقارب 10 في المئة عن 2022 ويقابل ذلك ارتفاع إجمالي الواصلين إلى إيطاليا في السنة نفسها بنحو 50 في المئة والرقم الليبي يخص المحاولات المعروفة من منطلق محدد، بينما يخص الرقم الإيطالي الوصول إلى مقصد من منطلقات متعددة [20] (ص 3).20
تصلح هذه المقارنة لإظهار عدم تطابق المؤشرين ولا تصلح لحساب أثر صافٍ للمذكرة فالاختلاف قد يعكس تغير توزيع الانطلاقات ونتائج الرحلات وتغطية الرصد إلى جانب عوامل أخرى ولا يمكن حسم مساهمة كل تفسير دون معلومات أكثر تفصيلًا عن المواقع والتوقيت والإجراءات.
وتتطلب المقارنة المستقبلية تعريف وحدة العد وطريقة معالجة تكرار المحاولة ومجال التغطية، فقد يظهر انخفاض في سجل لا يغطي جميع نقاط المغادرة، بينما يتغير الرصد نفسه عبر الزمن. ولذلك يجب قراءة عبارة المحاولات المعروفة باعتبارها قيدًا على الشمول ولا تُستبدل بتعبير إجمالي الهجرة من ليبيا.

ما لا تقيسه الأعداد

لا تخبر أرقام الوصول وحدها عما إذا كانت الرحلات أصبحت أكثر سلامة أو إذا كان الأشخاص حصلوا على إجراءات ملائمة بعد الإنزال كما لا يثبت انخفاض المحاولات تحسن ظروف الإقامة أو تفكك الشبكات المستغلة للهجرة، وتحتاج هذه النتائج إلى مؤشرات مستقلة حتى لا تنتقل الدراسة من ملاحظة عددية إلى حكم اجتماعي لا تدعمه البيانات.
وبالمثل لا تعني زيادة الوصول انعدام أثر كل أداة فقد يتحسن نشاط محدود، بينما تتغير عوامل أوسع في الاتجاه المقابل ويقتضي تقييم الأداة مقارنة هدفها ونتيجتها ضمن مجال عملها أولًا ثم بحث صلتها بالحصيلة العامة وهذا هو سبب احتفاظ الدراسة بتقييم متعدد الأبعاد بدل إصدار درجة إجمالية لا تتوافر مقومات احتسابها.

رابعًا التحديات المؤسسية والإنسانية

استمرارية التشغيل وتعدد الجهات

تتوقف قيمة الدعم على إمكان إدماجه في عمل مستمر وقد تختلف الجهة التي تتلقى المعدة عن الجهة التي تمول صيانتها أو تستخدم بياناتها أو تحقق في المخالفات المرتبطة بها وتساعد خريطة واضحة للمسؤوليات على تحديد هذه العلاقات بدل الافتراض أن اسم المؤسسة يكفي لمعرفة ما يحدث في كل مرحلة.
ويوجه منظور الدبلوماسية الثلاثية الانتباه إلى تفاعل أولويات ليبيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي وتستنتج الدراسة من هذا المنظور ضرورة الفصل بين الاتفاق السياسي والقدرة التشغيلية لأن ترتيبًا مقبولًا على مستوى التفاوض قد يحتاج إلى إجراءات وموارد مختلفة كي يعمل داخل المؤسسات [7].

20International Organization for Migration and United Nations High Commissioner for Refugees IOM and UNHCR (2024) Migrant and Refugee Movements through the Central Mediterranean Sea in 2023 Joint Annual Overview for 2023.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحماية بعد الإنزال

عرض تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2019 نتائج تقصٍّ في أربعة مراكز احتجاز في غرب ليبيا وناقش أوضاع أشخاص أعيدوا بعد اعتراضهم في البحر، ويُستخدم التقرير دليلًا على المشكلات التي وثقها في نطاقه ولا تُستخرج منه نسبة تمثل كل المراكز أو كل المهاجرين في البلاد [21].21

وفي أبريل 2023 استمع مجلس حقوق الإنسان إلى نتائج بعثة تقصي الحقائق المستقلة التي أفادت بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد ليبيين ومهاجرين وسجل ملخص الجلسة اعتراضات ليبية على جوانب من النتائج وتُعرض هذه المادة باعتبارها خلاصة تقصٍّ أممي وليست حكمًا قضائيًا نهائيًا على كل برنامج تعاون [22].22

تدعم هذه الشواهد إدراج إجراءات ما بعد الإنزال ضمن التقييم بدل اعتبار إنجاز العملية البحرية نهاية المسؤولية التحليلية ويشمل ذلك إمكان التعرف على الحالة وإحالتها ومتابعتها والوصول إلى وسيلة شكوى وتختلف متطلبات هذه المهام عن تدريب أطقم بحرية مما يجعل التنسيق المدني جزءًا لازمًا من تصميم التعاون.

معيار قضائي للحماية وحدود تطبيقه

في قضية هيرسي جامع وآخرين ضد إيطاليا قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سنة 2012 بأن الأشخاص الموجودين على متن السفن العسكرية الإيطالية كانوا ضمن ولاية إيطاليا خلال العملية محل الدعوى وخلصت إلى انتهاكات مرتبطة بإعادتهم إلى ليبيا وبالطرد الجماعي، ويبين ملخص الحكم أن الاتفاقات الثنائية لا تعفي الدولة من التزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية [23].23

وتسبق وقائع هذه القضية فترة الدراسة ولا تشكل حكمًا في مذكرة 2017 أو في جميع عمليات الجهات الليبية اللاحقة وتستخدم هنا معيارًا لفحص المسؤولية والحماية عندما تثبت عناصر الولاية والسيطرة ذات الصلة ولا يجوز إسقاط النتيجة القضائية على واقعة أخرى اعتمادًا على تشابه الوجهة وحده.

ويترتب تحليليًا على هذا التمييز أن إجراءات المتابعة ينبغي أن تسجل من اتخذ القرار ومن باشر السيطرة ومكان الإنزال والضمانات المتاحة للفرد وإمكان طلب الحماية أو الاعتراض ولا تحقق الإشارة العامة إلى احترام الحقوق الغرض نفسه الذي تحققه إجراءات قابلة للتوثيق والمراجعة كما لا يحول غياب حكم قضائي في واقعة محددة دون بحث مخاطر الحماية استنادًا إلى تقارير موثوقة.

السياسة الجنائية والاحتياجات المختلفة

تتيح مناقشة السيوي التمييز بين الرد الجنائي على سلوك مجرم وبين إدارة أوضاع أشخاص قد تتباين احتياجاتهم القانونية والإنسانية وتستفيد الورقة من هذا التمييز لتحديد نتائج مختلفة لكل نوع من التدخل بدل التعامل مع جميع الحالات بوصفها موضوعًا لإجراء واحد [4].

فمكافحة الاستغلال تحتاج أدلة وإجراءات تتعلق بالشبكة والفاعلين، بينما تحتاج إدارة وضع الشخص إلى قرار واضح وإمكان مراجعته وإحالة مناسبة وإذا اقتصر المؤشر على عدد من تم توقيفهم فلن يبين أيًّا من المسارين تحقق وتطرح الدراسة هذا الفصل معيارًا لتقييم السياسة دون تقديم تفسير ملزم للتشريع أو استبدال وظيفة الجهات القضائية.

21هيومن رايتس ووتش. (21 يناير 2019). لا مفر من الجحيم: سياسات الاتحاد الأوروبي تساهم في الانتهاكات بحق المهاجرين في ليبيا.

22United Nations Office at Geneva (2023) Human Rights Council Hears that there are Reasonable Grounds to Believe that Crimes against Humanity have been Committed against Libyans and Migrants throughout Libya since 2016 and that New Mecha

23European Court of Human Rights ECtHR (2012) Hirsi Jamaa and Others v Italy Grand Chamber Application 27765/09 Judgment of 23 February 2012 Legal summary Information Note 149.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الشفافية والاعتماد على التمويل

لا تسمح القيم المعلنة للمشروعات بمعرفة تكلفتها الفعلية أو استمرارها بعد انتهاء التمويل، وتحتاج المتابعة إلى فصل الاعتماد والتعاقد والصرف والتسليم والتشغيل، كما أن تسجيل أصل مادي لا يكشف ما إذا كانت ميزانية الجهة تكفي لتغطية الوقود والصيانة والتدريب اللاحق.

وتقترح الدراسة سجلًا للمشروعات يوضح الممول والمنفذ ومجال النشاط وحالة الإنجاز والمصاريف المتكررة ويمكن نشر بيانات إجمالية تحقق المساءلة مع حماية المعلومات الشخصية والتفاصيل التشغيلية الحساسة ولا يُستنتج من نقص البيانات وجود مخالفة بعينها وإنما يستنتج منه تعذر إصدار حكم دقيق على الكلفة والنتيجة.

خامسًا مناقشة الفاعلية وحدود المقولة الإرشادية

يثبت التحليل وجود أدوات ومخرجات معينة ويبين في الوقت نفسه أن استمرارها وأثرها النهائي يحتاجان إلى أدلة إضافية فالتدريب والإجلاء المحدد وقائع قابلة للرصد، بينما تتطلب استدامة القدرة وتحسن الحماية متابعة زمنية ويمنع هذا التفاوت جمع جميع المستويات في حكم واحد عن نجاح التعاون أو فشله.

وتدعم الأدلة المقولة الإرشادية من حيث الحاجة إلى وصل العمل البحري بالإدارة المدنية والمتابعة لكنها لا تسمح بترتيب وزن كل عامل أو بإثبات أن زيادة الإنفاق على مجال بعينه ستخفض الهجرة بنسبة معلومة.

ولذلك تظل توصيات الدراسة استجابة لثغرات التقييم والتنفيذ الظاهرة وليست وصفة ذات نتائج مضمونة.

ويكشف اختلاف اتجاه المسار الليبي والإجمالي الإيطالي في 2023 أهمية المطابقة بين السؤال والمؤشر فإذا كان السؤال عن نشاط ينفذ داخل ليبيا فلا يكفي رقم يجمع كل دول الانطلاق وإذا كان السؤال عن سلامة الأشخاص فلا يكفي عدد من وصلوا أو أُعيدوا وتعد هذه المطابقة شرطًا سابقًا لأي تحليل سببي أكثر تقدمًا.

وتظل بعض المسائل مفتوحة مثل تفاوت أداء الجهات والمواقع وحجم الإنفاق الفعلي ومصير الأشخاص بعد انتقالهم بين المؤسسات ولا تُملأ هذه الفجوات بتكرار الاستنتاجات العامة أو بإسنادها إلى عدد أكبر من المراجع وإنما تحتاج إلى بيانات مناسبة وتصميم بحث يمكنه وصل النشاط بنتيجته.

تفسير الانخفاض ثم الارتفاع دون اختزال سببي

يتيح الانخفاض حتى 2019 ثم الارتفاع اللاحق اختبار اتساق الادعاء بأن الاتفاق أحدث خفضًا دائمًا في إجمالي الوصول لكنه لا يحدد مقدار الأثر الذي ربما تحقق في مسار بعينه، فقد يرتفع الإجمالي إذا زادت الحركة من بلد آخر حتى مع انخفاضها من ليبيا وقد ينخفض بسبب تغير عوامل إقليمية لا تتصل مباشرة بالأداة المدروسة. ولذلك تبقى وحدة القياس شرطًا سابقًا لتقييم النجاح.

وتوجد تفسيرات منافسة يستلزم اختبارها جمع بيانات عن ظروف المغادرة والطلب على العبور وإجراءات الدول الأخرى وتغير نشاط الشبكات وحركة الإنقاذ والظروف الموسمية ولا تعامل الدراسة هذه العوامل أسبابًا مثبتة لكل تغير سنوي بل تبين أن البيانات الإجمالية لا تستبعدها وهو ما يحدد مجال الاستنتاج الوصفي المتاح.

ويُستفاد من هذا القيد عمليًا بتصميم متابعة تربط كل نشاط بمنطق محدد للتأثير فالتدريب يقاس أولًا بمهارات العاملين واستمرار أدائهم، بينما تقاس خدمات الحماية بإمكان الوصول إليها وجودتها ويقاس التنسيق بسرعة تبادل المعلومات ووضوح الإحالة بين الجهات ثم يُبحث اتصال هذه المخرجات بحركة العبور دون استبدالها جميعًا بمؤشر عددي واحد.

النتائج

أولًا أتاح إطار 2017 مجالات متعددة للتعاون شملت الضبط والدعم الفني وأهدافًا مدنية لكن نص الاتفاق وحده لا يثبت تنفيذها جميعًا بالمستوى نفسه.

ثانيًا توثق المصادر مخرجات تدريبية ومسارات حماية محددة واستمرار تفويض مؤسسي أوروبي خلال الفترة ويجب إبقاء نسبتها إلى الجهات والبرامج التي تثبتها الوثائق.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثًا اتخذ الوصول البحري إلى إيطاليا اتجاهًا هابطًا ثم صاعدًا ولا يسمح ذلك بإثبات أثر مستقل للمذكرة، ويؤكد اختلاف اتجاه المحاولات المعروفة من ليبيا في 2023 أن الإجمالي الإيطالي لا يصلح بديلًا عن بيانات المسار الليبي.
رابعًا تقتضي الفاعلية تقييم التشغيل والحماية والإنفاق كلًّا بمؤشره ولا يكفي عدد عمليات الاعتراض أو قيمة الموارد المعلنة لإثبات التحسن في هذه المجالات.
خامسًا توفر الدراسة تنظيمًا وثائقيًا للأدلة وحدودها ولا تقدم قياسًا تجريبيًا للكلفة أو للأثر السببي أو نسبة وطنية لانتشار الانتهاكات.

التوصيات

توصي الدراسة بإصدار متابعة مشتركة تحدد هدف كل نشاط والجهة المسؤولة عنه وحالة تنفيذه مع الفصل بين التعاقد والتسليم والتشغيل، وينبغي أن تتضمن المتابعة بيانات قابلة للمقارنة عن مواقع الانطلاق والاستجابة البحرية والإحالة إلى الخدمات دون كشف هوية الأشخاص.
كما توصي بربط التدريب والتجهيز بمتابعة الاستخدام والصيانة وبإجراءات سلامة وحماية وآلية لمعالجة المخالفات المثبتة، ويجب أن تتصل العملية البحرية بإجراءات واضحة لما بعد الإنزال وأن يكون الوصول إلى الجهات المختصة بالحماية قابلًا للتوثيق.
وتوصي بمتابعة مستقلة للمشروعات المدنية تقيس استمرار الخدمة وانتفاع الفئات المستهدفة بدل الاكتفاء بالمبالغ المعتمدة، وينبغي إبقاء مسارات الإجلاء والعودة الطوعية وغيرها منفصلة في التقارير حتى يمكن تقييم شروط كل مسار وكفايته.
وتقترح لدراسة لاحقة اختيار برنامج محدد أو موقع عمل واحد وجمع بيانات زمنية عن موارده وتشغيله ونتائجه، ويتيح ذلك بناء اختبار أدق للعلاقة بين الدعم والأداء من محاولة استخلاص السببية من أرقام وطنية مجملة.

خاتمة

تحتاج قراءة التعاون الليبي الإيطالي إلى الانتقال من سؤال وجود الاتفاق إلى سؤال ما الذي تحقق وبأي دليل ولصالح أي هدف، وتبين هذه الدراسة أن الأدوات الموثقة أنتجت بعض المخرجات دون أن تحسم الأرقام المتاحة أثرها المستقل أو استدامتها ويصبح تطوير التعاون أكثر قابلية للتقييم عندما تتضح المسؤوليات وتُتابع الإجراءات اللاحقة للعمل البحري وتُقاس الحماية والخدمات إلى جانب حركة العبور، وتظل قوة هذه الخلاصة في التزامها بحدود ما تسمح به الوثائق والبيانات المستخدمة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

[1] خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. (2018). تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية الليبية. السياسة الدولية، 53(212)، 56–71.
https://www.siyassa.org.eg/Media/News/2021/2/14/2021-637488926523325815-332.pdf
[2] الرشيد، سعد الزروق، ودربالة، امحمد المبروك. (2021). إشكالية الهجرة غير الشرعية على العلاقات الدولية: دراسة في ضوء العلاقات الليبية الإيطالية للحد من إشكالياتها. مجلة العلوم الإنسانية، 20(1)، 212–220. DOI: 10.51984/johs.v20i1.1538.
https://sebhau.edu.ly/journal/johs/article/view/1538
[3] السطي، الفيتوري صالح. (2024). الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: دراسة الحالة الليبية 2012–2022. دراسات في الاقتصاد والتجارة، 42(1)، 179–210. DOI: 10.37376/deb.v42i1.6808.
https://journals.uob.edu.ly/DEB/article/view/6808

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[4] السيوي، هشام امحمد. (2023). تجريم الهجرة غير القانونية أو إباحتها: التشريع الجنائي الليبي أنموذجًا. مجلة البحوث الأكاديمية، 26، 141–154. DOI: 10.65540/lam.v26i.515.jar
https://lam-journal.ly/index.php/jar/en/article/view/515
[5] المنتصر، عادل. (2025). التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الأوروبية. مجلة جامعة فزان العلمية، 5(1)، 179–201. نُشر إلكترونيًا في ديسمبر 2025 ضمن عدد مؤرخ بسنة 2026.
https://fezzanu.edu.ly/fusj/index.php/FUAJ/article/view/697
[6] بوزيد، ضاوية. (2018). مهربي البشر والاستراتيجيات الأمنية لمكافحتها: مهمة صوفيا الأوروبية وانعكاسها على العلاقات الليبية الإيطالية. مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، 2(2)، 129–145.
https://asjp.cerist.dz/en/article/141941
[7] Ceccorulli, M. (2022). Triangular migration diplomacy: The case of EU–Italian cooperation with Libya. Italian Political Science Review / Rivista Italiana di Scienza Politica, 52(3), 328–345. https://doi.org/10.1017/ipo.2021.47.
https://cris.unibo.it/handle/11585/861140
[8] Adamson, F. B., & Tsourapas, G. (2019). Migration diplomacy in world politics. International Studies Perspectives, 20(2), 113–128. https://doi.org/10.1093/isp/eky015.
https://research.birmingham.ac.uk/en/publications/migration-diplomacy-in-world-politics/
[9] حكومة الوفاق الوطني الليبية والحكومة الإيطالية. (2017، 2 فبراير). Memorandum of Understanding on cooperation in the fields of development, the fight against illegal immigration, human trafficking and fuel smuggling, and on reinforcing the security of borders. English translation by Sandra Uselli, revised by Marcello Di Filippo, Elena Marati and Anja Palm.
https://eumigrationlawblog.eu/wp-content/uploads/2017/10/MEMORANDUM_translation_finalversion.doc.pdf
[10] وكالة الأنباء الليبية. (23 مارس 2017). وزارة العدل: الطعن المقدم في مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لا يزال منظورًا أمام المحكمة للفصل في الموضوع ولم يصدر عنها حكم منهٍ للخصومة.
https://lana.gov.ly/post.php?id=113137&lang=ar
[11] European Council. (2017, February 3). Malta Declaration by the members of the European Council on the external aspects of migration: Addressing the Central Mediterranean route.
https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2017/02/03/malta-declaration/
[12] Council of the European Union. (2021, June 18). EUBAM Libya: Council extends mandate for a further two years.
https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/06/18/eubam-libya-council-extends-mandate-for-a-further-two-years/
[13] European Commission. (2017, November 15). Progress report on the European Agenda on Migration (COM(2017) 669 final).
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52017DC0669
[14] Italian Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation & Ministry of the Interior. (2023, February 3). Nota informativa congiunta: Cerimonia di consegna alle autorità libiche di una motovedetta classe 300 in ambito del progetto europeo SIBMMIL. Advance announcement of the ceremony.
https://www.esteri.it/it/sala_stampa/archivionotizie/notestampa/2023/02/nota-informativa-congiunta-cerimonia-di-consegna-alle-autorita-libiche-di-una-motovedetta-classe-300-in-ambito-del-progetto-europeo-sibmmil/
[15] European Court of Auditors. (2018). European Union Emergency Trust Fund for Africa: Flexible but lacking focus (Special Report No. 32/2018).
https://op.europa.eu/webpub/eca/special-reports/eutf-for-africa-32-2018/en/
[16] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2017, December 23). Groundbreaking first evacuation of 162 vulnerable refugees from Libya to Italy.
https://www.unhcr.org/us/news/stories/groundbreaking-first-evacuation-162-vulnerable-refugees-libya-italy

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[17] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2024). Annual Results Report 2023: Libya. https://www.unhcr.org/sites/default/files/2024-06/MENA%20-%20Libya%20ARR%202023_0.pdf

[18] منظمة العفو الدولية. (11 ديسمبر 2017). شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا. رقم الوثيقة MDE 19/7561/2017. https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/7561/2017/ar/

[19] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (n.d.). Operational Data Portal: Mediterranean Situation, Italy, historical sea arrivals 2017–2023. Accessed September 25, 2026. https://data.unhcr.org/en/situations/europe-sea-arrivals/location/24521

[20] International Organization for Migration (IOM) & United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2024). Migrant and refugee movements through the Central Mediterranean Sea in 2023: Joint annual overview for 2023. https://data.unhcr.org/en/documents/details/109256

[21] هيومن رايتس ووتش. (21 يناير 2019). لا مفر من الجحيم: سياسات الاتحاد الأوروبي تساهم في الانتهاكات بحق المهاجرين في ليبيا. https://www.hrw.org/ar/report/2019/01/21/326624

[22] United Nations Office at Geneva. (2023, April 3). Human Rights Council hears that there are reasonable grounds to believe that crimes against humanity have been committed against Libyans and migrants throughout Libya since 2016 and that new mechanisms are needed. Meeting summary. https://www.ungeneva.org/en/news-media/meeting-summary/2023/04/le-conseil-des-droits-de-lhomme-est-informe-que-la-situation-des

[23] European Court of Human Rights (ECtHR). (2012, February 23). Hirsi Jamaa and Others v. Italy (Application No. 27765/09). Grand Chamber judgment, legal summary, Information Note 149. https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=002-102

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).